

I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات (أ) الرواتب والاجور وملحقاتها (67 في المائة من إجمالي تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال العام 2014)، (ب) معاشات التقاعد (25 في المائة)، (ج) تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب (5 في المائة)، وإلى (د) تعويضات نهاية الخدمة (4 في المائة). ارتفعت كلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها بقيمة 254 مليار ليرة (4 في المائة)، وذلك من 6,473 مليار ليرة خلال العام 2013 إلى 6,727 مليار ليرة خلال العام 2014، ويعود ذلك بشكل أساسي الى ارتفاع بقيمة 225 مليار ليرة (5 في المائة) في مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها إضافة إلى زيادة بقيمة 69 مليار ليرة (4 في المائة) في معاشات التقاعد. غير أنه قابل الارتفاع المذكور انخفاض في كل من التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب بقيمة 33 مليار ليرة (9 في المائة) وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 7 مليار ليرة (3 في المائة).

خلال فترة 2010-2014، شكلت المخصصات والرواتب والاجور متوسط نسبة 9.2 في المائة من الناتج المحلي، مسجلة النسبة الاعلى خلال العام 2012 مع 10.1 في المائة مقارنةً بنسبة 9.2 في المائة في العام 2011 و9.1 في المائة في العام 2013. جاء الارتفاع في المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 22 في المائة عام 2012 بشكل أساسي نتيجة مدفوعات غلاء المعيشة¹ والفروقات الاستثنائية عن سنوات سابقة². بالتفصيل، في العام 2012، ومن ضمن مجموع الرواتب والأجور التي بلغت 4,490 مليار ليرة، سجلت دفعات غلاء المعيشة ودفعات الفروقات 720 مليار ليرة، في حين بلغت دفعات الفروقات 587 مليار ليرة من مجموع الرواتب والاجور التي سجلت 3,818 مليار ليرة في العام 2011.

لدى استثناء دفعات غلاء المعيشة ودفعات الفروقات من مجموع المدفوعات، تسجل الرواتب والأجور ارتفاعاً بنسبة 6 في المائة في العام 2012، وذلك نتيجة التوظيفات الجديدة في السلك العسكري.

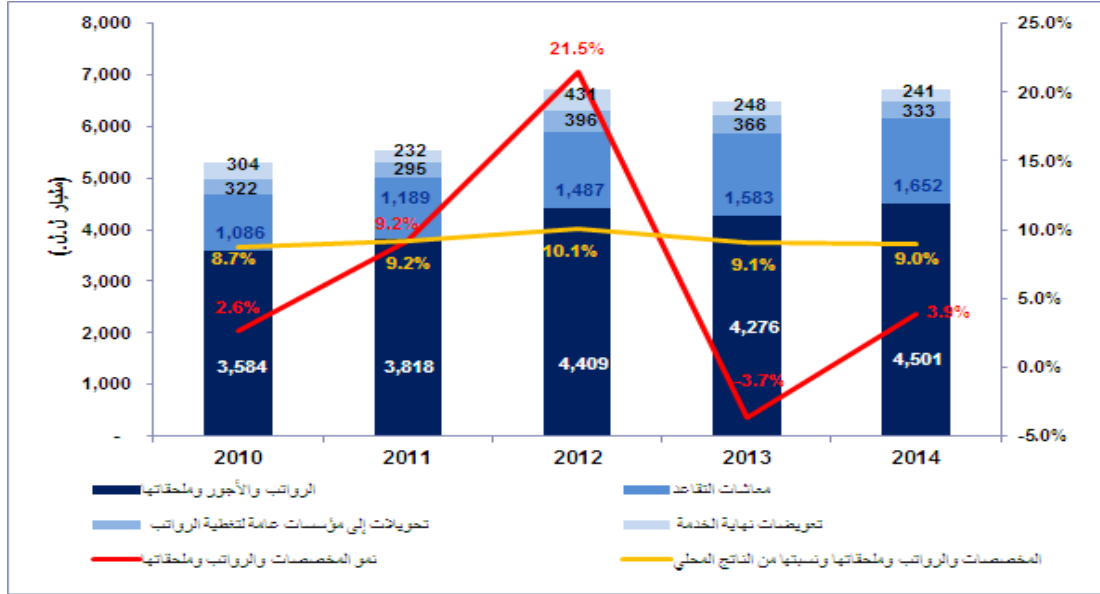
أيضاً، شهدت معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة ارتفاعاً بنسبة 35 في المائة في العام 2012، نتيجة المدفوعات العائدة إلى كلفة غلاء المعيشة إضافةً إلى مدفوعات المنافع الاضافية المقدمة إلى الجهاز العسكري في حال التقاعد المبكر³.

¹ تتضمن مدفوعات غلاء المعيشة كل من الزيادة الشهرية عن ايلول، تشرين الأول، تشرين الثاني وكانون الأول 2012، إضافة إلى جزء من الفروقات العائدة إلى فترة شباط-أب 2012. تمت هذه الدفعات من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم رقم 8851 تاريخ 7 أيلول 2012.

² تتضمن مدفوعات الفروقات كل من الدرجات الاستثنائية المخصصة للجهاز التربوي بموجب القوانين رقم 159 و102، إضافة إلى فروقات سلسلة الرتب والرواتب العائدة للأعوام 1996-1998 لصالح الجهازين المدني والعسكري.

³ بموجب القانون رقم 169 تاريخ 29 آب 2011، الذي ينص على إعطاء حوافز اضافية للتقاعد المبكر في الجهاز العسكري كالدرجات الاستثنائية.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها 2010-2014، نموها، ونسبتها من الناتج المحلي



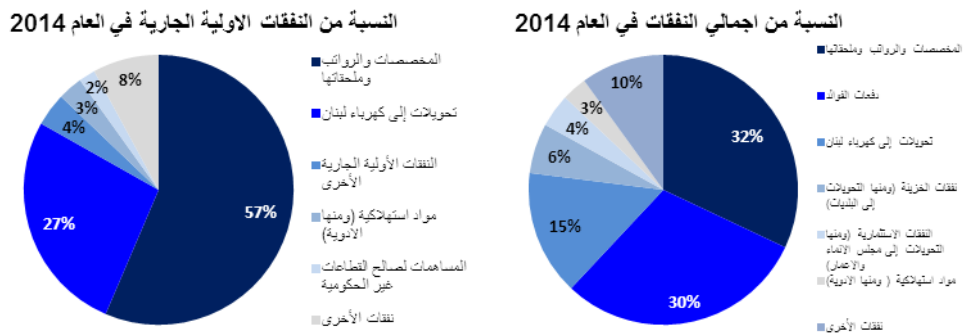
المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

الناتج المحلي لأعوام 2010-2013: الحسابات القومية اللبنانية، الناتج المحلي لعام 2014: تم احتسابه بتطبيق نسبة النمو والمخفض الصادرين عن صندوق النقد الدولي ضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي WEO في نيسان 2015، على رقم الناتج المحلي الاجمالي لعام 2013 الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي

B.I. مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها

تشكل مخصصات الرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من النفقات الأولية الجارية⁴، إذ ارتفعت من نسبة 54 في المائة في العام 2013 إلى 57 في المائة في العام 2014. كذلك، ارتفعت نسبة مخصصات الرواتب وملحقاتها من اجمالي النفقات إلى نسبة 32 في المائة عام 2014، مقارنةً مع 31 في المائة عام 2013 (مراجعة الرسم البياني رقم 2).

الرسم البياني 2: نسبة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الأولية الجارية واجمالي النفقات في العام 2014



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

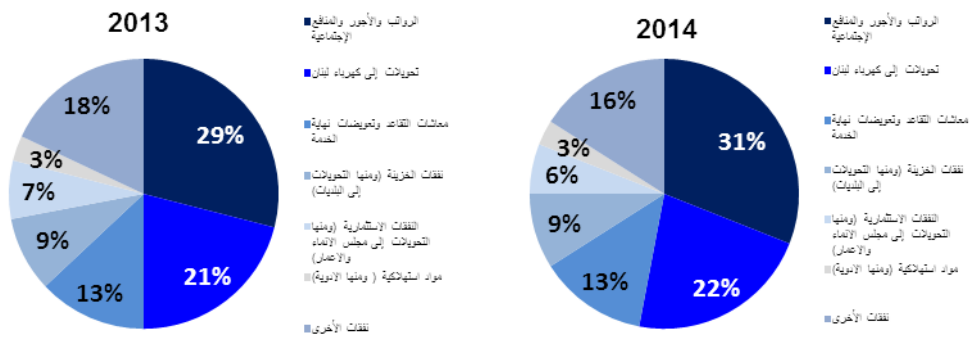
⁴ تتكون النفقات الأولية الجارية من النفقات الجارية باستثناء كل من دفعات الفوائد وخدمة الدين.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

ارتفع إجمالي الإنفاق على بند الرواتب والأجور وملحقاتها، والذي يتضمن بشكل رئيسي الرواتب والأجور الأساسية (73 في المائة من إجمالي الرواتب والأجور وملحقاتها)، المنافع الوظيفية (5 في المائة)، التقديرات الاجتماعية (12 في المائة)، ومدفوعات أخرى (9 في المائة)، بقيمة 225 مليار ليرة (5 في المائة)، وذلك من 4,276 مليار ليرة في العام 2013 إلى 4,501 مليار ليرة العام 2014. إن السبب وراء هذا الإرتفاع يكمن في (أ) زيادة بقيمة 119 مليار ليرة في المبالغ المسددة كاشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة، (ب) ارتفاع دفعات مخصصات الرواتب والأجور الأساسية لصالح السلك العسكري بقيمة 115 مليار ليرة، إضافة إلى (ج) زيادة بقيمة 22 مليار ليرة في مساهمة الدولة لصالح صندوق التعاضد العائد للجامعة اللبنانية. قابل هذا الارتفاع في الفئات المذكورة انخفاض بقيمة 19 مليار ليرة في التقديرات العائدة للجهاز العسكري بقيمة 13 مليار ليرة في المنافع الوظيفية.

وتشكل الرواتب والأجور وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع الإنفاق الأولي، حيث سجلت نسبة 29 في المائة من مجموع النفقات الأولية خلال العام 2013، وارتفعت إلى 31 في المائة خلال العام 2014. يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة المذكورة.

الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني - كانون الأول 2013 وكانون الثاني - كانون الأول 2014



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية إضافة إلى رديات الضريبة على القيمة المضافة.

جدول 1: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها كانون الثاني - كانون الأول من العامين 2013 و 2014

المجموع	مخصصات الرواتب والأجور		المنافع الوظيفية /4		التقديرات الاجتماعية /5		نفقات أخرى /6		(مليار ل.د.)	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013		
2,721	2,620	3	2	557	576	83	79	2,079	1,963	الجهاز العسكري
1,700	1,664	1	1	327	364	51	48	1,322	1,251	الجيش
787	764	1	0	179	170	25	24	583	570	قوى الأمن الداخلي
179	143	1	1	38	30	3	3	137	108	قوى الأمن العام
54	49	0	0	14	12	4	3	37	34	قوى أمن الدولة
962	939	24	0	0	0	65	76	874	863	الجهاز التربوي
454	468	42	42	5	4	67	73	339	349	الجهاز المعدني /1
323	204	323	204							مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
38	44									الجمارك /3
4,501	4,276	392	249	562	580	215	227	3,292	3,175	إجمالي الإنفاق /7

- (1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديمتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديرات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
- (5) تتضمن تقديرات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديرات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديرات تعاونية موظفي الدولة.
- (7) يتضمن هذا البند اتفاق غير مبوب، وقد سجل 1 مليار ليرة و 3 مليار ليرة خلال العامين 2013 و 2014 على التوالي.

A.II. مخصصات الرواتب والأجور

من إجمالي الإتفاق على المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب والأجور الأساسية 3,292 مليار ليرة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2014 مقارنةً مع مبلغ 3,175 مليار ليرة المدفوع خلال العام 2013، أي بارتفاع قدره 117 مليار ليرة (4 في المائة). وقد نتجت الزيادة الأخيرة عن ارتفاع رواتب وأجور كل من السلكين العسكري والتربوي بقيمة 115 مليار ليرة (6 في المائة) و 11 مليار ليرة (1 في المائة) على التوالي. وقابل هذا الارتفاع انخفاض في رواتب وأجور الجهاز المدني بقيمة 9 مليار ليرة (3 في المائة).

a.A.II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

يأتي الارتفاع السنوي البالغ 6 في المائة في الرواتب والأجور الأساسية للسلك العسكري بشكل رئيسي نتيجة (أ) زيادة المدفوعات لصالح العناصر الدائمين في كل من الجيش (+46 مليار ليرة)، قوى الأمن العام (+17 مليار ليرة) وقوى الأمن الداخلي (+12 مليار ليرة) العائدة بدورها إلى تجنيد عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين، (ب) ارتفاع المدفوعات لصالح البعثات خارج لبنان وتعويضات الملابس بقيمة 18 مليار ليرة و 10 مليار ليرة على التوالي، بالإضافة إلى (ج) الزيادة في رواتب المتمرنين والمتعاقدين بقيمة 8 مليار ليرة و 6 مليار ليرة على التوالي.

b.A.II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

ارتفعت الدفعات لصالح الجهاز التربوي بقيمة 11 مليار ليرة في العام 2014 مقارنةً مع العام 2013. نتج هذا الارتفاع بنسبة 1 في المائة عن الزيادة في دفعات الرواتب والأجور الأساسية للأساتذة المتعاقدين في المديرية العامة للتربية بقيمة 9 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع عدد الأساتذة المتعاقدين خلال فترة كانون الثاني- كانون الأول 2014 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2013. هذا بالإضافة إلى ارتفاع بقيمة 3 مليار ليرة في رواتب وأجور كل من أساتذة التعليم الثانوي والمتعاقدين لدى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. قابل هذه الزيادة انخفاض بقيمة 9 مليار ليرة في رواتب وأجور أساتذة التعليم الابتدائي.

c.A.II. رواتب وأجور الجهاز المدني

انخفضت الدفعات لصالح الجهاز المدني بحوالي 9 مليار ليرة مع نهاية كانون الأول 2014 مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2013. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، تستحوذ وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى من إجمالي الرواتب والأجور للجهاز المدني، التي بلغت 20 في المائة خلال العام 2014. وقد تلتها وزارة العدل مع نسبة 18 في المائة ومجلس النواب الذي شكل نسبة 10 في المائة من إجمالي رواتب الجهاز المدني (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2).

بالتحديد، شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الانخفاض الأبرز بنسبة 14 في المائة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2014، بشكل أساسي من جراء تراجع مدفوعات رواتب الدبلوماسيين في البعثات خارج لبنان بقيمة 10

مليار ليرة. ويأتي ذلك نتيجة انخفاض مدفوعات الفروقات حيث كانت قد بلغت 19 مليار ليرة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2013، مقارنةً مع مبلغ 9 مليار ليرة فقط خلال الفترة نفسها من العام 2014.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني-كانون الأول من العامين 2013 و 2014

نسبة التغير 2013/2014	ك2- ك1 2014	ك2- ك1 2013	(مليون ليرة)
-13.8%	66,404	76,996	وزارة الخارجية والمغتربين
6.1%	62,569	58,973	وزارة العدل
2.6%	32,824	31,998	مجلس النواب
2.0%	29,715	29,120	رئاسة مجلس الوزراء
-1.1%	28,808	29,128	وزارة المالية
-4.7%	21,079	22,112	وزارة الصحة العامة
-3.2%	17,340	17,916	وزارة الأشغال والنقل
-0.1%	14,118	14,135	وزارة الزراعة
-5.6%	10,772	11,406	وزارة الدفاع
-1.7%	10,331	10,506	وزارة الداخلية
-2.3%	45,285	46,336	اخرى
-2.7%	339,246	348,626	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II.A.d. المدفوعات العائدة إلى الجمارك

شهدت المدفوعات العائدة إلى الجمارك انخفاضاً بحوالي 13 في المائة (6 مليار ليرة) خلال فترة كانون الثاني- كانون الأول 2014 مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2013. يعود سبب هذا التراجع بشكل أساسي إلى مدفوعات بقيمة 3 مليار ليرة لمنح التعليم العائدة للعام الدراسي 2011-2012 و 2 مليار ليرة لتقديرات المرض والأمومة، التي كان قد تم تسديدها خلال العام 2013 مقابل لا شيء خلال العام 2014.

II.B. المنافع الوظيفية

انخفضت التقديرات الوظيفية، والتي تشكل نسبة 5 في المائة من اجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها، بقيمة 13 مليار ليرة (6 في المائة) في العام 2014 مقارنةً بالعام 2013. جاء هذا الانخفاض نتيجة التراجع بقيمة 11 مليار ليرة في التقديرات الوظيفية المخصصة لصالح الجهاز التربوي والعائدة بشكل أساسي إلى تعويضات النقل الخاصة بالمديرية العامة للتربية. إضافة إلى ذلك، انخفضت التقديرات الوظيفية لصالح الجهاز المدني بقيمة 6 مليار ليرة في العام 2014 مقارنةً بالعام 2013. بالمقابل، شهدت التقديرات الوظيفية لصالح الجهاز العسكري ارتفاعاً بقيمة 4 مليار ليرة.

II.C. التقديرات الاجتماعية

انخفضت التقديرات الاجتماعية بقيمة 19 مليار ليرة (3 في المائة) لتسجل 562 مليار ليرة في العام 2014، عاكسةً الانخفاض في التقديرات الاجتماعية لصالح السلك العسكري. يعود ذلك بشكل أساسي إلى التراجع في الدفعات لصالح الجيش بقيمة 37 مليار ليرة، والتي قابلها ارتفاع في التقديرات لصالح كل من قوى الأمن الداخلي بقيمة 9 مليار ليرة، وقوى الامن العام بقيمة 7 مليار ليرة.

وبالتفصيل، جاء التراجع في التقديرات المخصصة للجيش نتيجة (أ) الانخفاض في تقديرات الاستشفاء بقيمة 35 مليار ليرة، (ب) التذني في منح التعليم بقيمة 7 مليار ليرة، إضافةً إلى (ج) الانخفاض بقيمة 6 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة. بالمقابل، شهدت تقديرات الزواج ارتفاعاً بقيمة 6 مليار ليرة.

ارتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 9 مليار ليرة مع نهاية كانون الأول 2014، بشكل أساسي نتيجة الزيادة في التقديمات الاجتماعية بقيمة 7 مليار ليرة وتقديمات الزواج بقيمة 2 مليار ليرة. قابل الارتفاع المذكور انخفاض في منح التعليم بقيمة 3 مليار ليرة.

أخيراً، ارتفعت التقديمات المخصصة لصالح قوى الأمن العام بقيمة 7 مليار ليرة نتيجة الزيادة في التقديمات المرض والأمومة ونفقات الاستشفاء بقيمة 3 مليار ليرة و 2 مليار ليرة على التوالي خلال العام 2014.

D.II. اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

ارتفعت اشتراكات الدولة ومساهمتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 119 مليار ليرة خلال كانون الثاني - كانون الأول 2014، لتصل إلى 323 مليار ليرة منها مبلغ 104 مليار ليرة تشكل مدفوعات عائدة للعام 2013. بالمقابل، سجلت مساهمات واشتراكات الدولة خلال العام 2013 مبلغ 204 مليار ليرة، منها مبلغ 60 مليار ليرة يعود لدفعات متعلقة بالعام 2012.